يعتبر منه اليمين لكن لما قال خالد ان عمر قال ان هذا استحق في ادفعه الى بكر وقد
يا دنه تجب عليه البينة فان اقام بها ارتفع عنه الضمان والا استقر واما
مذهب الصاحبين فالمالك للوديعة مخير في تضمين ايهما شاء كما هو مقرر له
بادلته في كتب المذهب والفتوى على قول صاحب المذهب لقوة دليله كما قاله
مشايخنا وصار قولهما مرجوحا بالنسبة الى قول الامام والمفتي والقاضي يلزم
به فاذا افتى المفتي بالقول المرجوح او قضى القاضي بذلك فهو لغو غير
صحيح كما صرح به الشيخ المحرر افضل المتاخرين واكمل المتبحرين قاسم رحمه الله
تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل كتاب العارية سئل عن رجل
استعار من شخص سلعة فطالبه بها فاجاب اني اخذتها منك فادعاه الى
القاضي فاجاب بالانكار فوجب القاضي عليه يمينا فحلف وقال اني ما
اخذتها منك وانما اخذتها من فلان فغرم المدعى عليه للشخص الذي اقر المدعي عليه
انه اخذها منه فاشهد على نفسه انه ليس له في تلك السلعة حق ولا استحق
وانما هي ملك فلان وهو المدعي فادعاه الى القاضي فاعترف بها انها في
ذمته واد عى انها سرقت منه فالزمه القاضي بالغرم فقال المدعى عليه يحلف
المدعي وانا اغرم له ثمن المثل فحلف فغرم المدعى عليه واتى بسلعة غير
تلك السلعة وجاء بها الى القاضي وقال لقيت السلعة فقال القاضي للمدعي
هذه سلعتك فقال لا فالزم القاضي المدعى عليه بينة تشهد بان هذه
سلعته فقال المدعي عليه يمهلني ثلاثة ايام وانا اورد البينة فمضت تلك
المدة ولم يورد البينة فجاء شخص فقال للقاضي ان هذا الشخص المدعي عليه
مجنون ولا يجوز الدعوى عليه فهل يجوز للمدعي ان يدعي الحاجر المجنون
عليه وهل يلزم المدعى عليه ثمن المثل ام هل يلزم المدعي اخذ السلعة التي اقر
بها المدعى عليه ان هذه السلعة بعينها من غير ان يورد البينة على ذلك
فاجاب العبارة المذكورة مقتضية لاسقاط حقه وانه وهب لشريكه

القبض

لا يجوز لها الا ولا يعتبر على الراجح الا
بادنها واجازة غير المدين من الدين
الشرعي والقاضي

القبض في العارية قبض امانة وبجحوده السلعة صارت مضمونة عليه وصار
حكمه حكم الغاصب وتحليف المدعي غير سايغ شرعا ولا تتوجه عليه اليمين حيث
اعترف بها المدعى عليه وان كانت السلعة قايمة اخذها المعير والا اخذ
قيمتها ان كانت من ذوات القيم ومثلها ان كانت من المثليات واذا اقتضى عليه
بالقيمة لتكوله ثم ظهرت السلعة فهي للغارم والدعوى انما تتوجه على المجحود
ولكن يحضر معه كتاب الهبة سئل عن شخصين شريكين في سلعة قايمة
اخذها فضاعت من يد من هي عنده فظهر من السلعة بعض شيء عند شخص اخر
غيرهما فطالبه احد الشريكين فتخاصما في ذلك فتكلم بعض الحاضرين على الشريك
القايم في الخاصة وعذله في قيامه على من وجدت السلعة عنده فقال
عليها تشهدون على اني انا قايم عن فلان يعني المخاصم لنفسي الا انهما ان
حصل يكون لشريكي فهذا نص عبارته ووضح ما كان يخصه لشريكه الشهد
له بما تقدم ذكره ثم مات الشهد المذكور فهل هذه العبارة المذكورة
مقتضية لاسقاط حقه وانه وهب لشريكه ما كان يخصه في السلعة الذ
ام لا واذا قلتم باسقاط حصته منها فهل بعد ما قبضه منها في حياته قبضا
لجميعها فاذا ظهر منها شيء بعد وفاته يكون لشريكه او لا بعد قبضا لجميعها
ويكون ما ظهر منها لورثته لان ذلك هبة منه لم يجزها الشريك فاجاب
العبارة المذكورة مفيدة للهبة كان اللام تغني عن التمليك لكن هذه
الهبة هبة المشاع وهي لا تجوز عندنا فيما يحتمل القسمة كما من الشريك ولا
من الاجنبي كما هو مصرح به في عامة كتب المذهب ومعنى عدم الجواز انها
لا تفيد الملك وان اتصل بها القبض ولورثة الشريك الميت الرجوع بما
قبضه الشريك الباقي واخذه منه وما يظهر من الضايع بعد ذلك فبينهم وبينه
سئل عن شخص عمر شخصا دارا مدة حياته ثم قال على ان تعمرلنا الدار فلا
من اجرتها هل الاعمار صحيح ولا يضر قوله على ان تعمرلنا ام لا فاجاب الاعمار

اذام

نبه